S/2018/866

الأمم المتحدة



Distr.: General
25 September 2018
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – مدَّد مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٣٦٤ (٢٠١٧)، ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، وطلب إليَّ أن أقدّم كل ثلاثة أشهر تقريرا عن تنفيذها، وأن أركّز على التقدم المحرز في المضي قدما نحو تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي (انظر S/2015/364 و S/2015/364/Add.1) وعلى الجهود التي تبذلها البعثة المتكاملة لدعم هذا الاتفاق. ويتضمن هذا التقرير معلومات مُحدّثة عن التطورات الرئيسية في مالي منذ صدور تقريري السابق (S/2018/541).

ثانيا – التطورات السياسية الرئيسية

٢ – هيمنت الانتخابات الرئاسية، التي تُوّجت بإعادة انتخاب الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا، على الفترة المشمولة بالتقرير. وأحرزت الأطراف الموقعة بعض التقدم في تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك تعيين السلطات المؤقتة على مستوى المقاطعات، وإنشاء بلديتين لمنطقتي ميناكا وتاوديني، واعتماد الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن.

ألف – تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي

٣ – في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٨، عقدت لجنة متابعة الاتفاق اجتماعها السادس والعشرين لتقييم جملة أمور منها التقدم المحرز في تنفيذ خريطة الطريق المعتمدة في ٢٢ آذار/مارس. وأعرب المشاركون عن القلق إزاء عدم إحراز تقدم في إنشاء السلطات المؤقتة على مستوى المقاطعات و في تفعيل الوحدات المختلطة التابعة لآلية تنسيق العمليات في كيدال وتمبكتو قبل الانتخابات الرئاسية في ٢٩ تموز/يوليه، ودعوا الأطراف إلى تهيئة الظروف المفضية إلى عملية انتخابية ذات مصداقية.

٤ – وفي ٥ تموز/يوليه، اختتمت البعثة مناسبة مدتها ثلاثة أيام بالتركيز على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، حيث اجتمعت نساء من جميع مناطق البلد بكبار المسؤولين الحكوميين ومسؤولين في الأمم المتحدة. وحدد المشاركون، في جملة أمور، أمن السكان، بمن



280918 280918 18-15406 (A)



فيهم النساء والأطفال، وتيسير مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام، باعتبارهما من الأولويات. وأيضا، في تموز/يوليه، شاركت ٤٥ امرأة من الأطراف الموقعة والمجتمع المدني في حلقة عمل نظمها الممثل السامي للرئيس المعني بعملية السلام والبعثة المتكاملة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، حيث أنشئ خلالها منتدى استشاري مستقل تقوده النساء لرصد تنفيذ الاتفاق.

التدابير السياسية والمؤسسية

٥ - على النحو الذي طلبه مجلس الأمن في قراره ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، وناقش وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان - بيير لاكروا، الذي زار مالي في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٥ أيلول/سبتمبر مع القيادة العليا للبعثة مشروع مخطط الميثاق من أجل السلام، الذي أُعد إثر مشاورات مع الحكومة والحركات الموقعة. ويستند ميثاق السلام إلى خريطة الطريق المعتمدة في ٢٢ آذار/مارس والنقاط المرجعية لرصد تنفيذ الاتفاق. وهو يهدف إلى تجديد التزام الأطراف الموقعة بالتعجيل بتنفيذ الاتفاق، فضلا عن استكمال الجهود السلمية الجارية واعتماد أهداف طويلة الأجل.

٦ - وفي ٢٧ حزيران/يونيه، وبعد إجراء مشاورات مع المجتمعات المحلية، اعتمدت الحكومة قوانين لإنشاء ٦٣ إدارة إقليمية في منطقتي ميناكا وتاوديني، يُتوقّع منها أن تعزز الحوكمة اللامركزية وتيسر تقديم الخدمات الإدارية الأساسية على الصعيد المحلي.

٧ - وفي يومي ٢٦ تموز/يوليه و ٨ آب/أغسطس، وعقب مفاوضات مكثفة بين الأطراف الموقعة، بدعم من المساعي الحميدة للبعثة، عينت الحكومة موظفين ليكونوا أعضاء في ٢١ إدارة من الإدارات المؤقتة للمقاطعات البالغ عددها ٢٤ مقاطعة في المناطق الشمالية.

٨ - وفي ٢٠ حزيران/يونيه، عين مجلس الوزراء ٧٢ مسؤولا إداريا، من بينهم ٥ نساء. وحتى ٣١ آب/أغسطس، لم يكن هناك سوى ٣١ في المائة من المسؤولين الإداريين المدنيين على رأس مراكز عملهم في المناطق الشمالية وفي منطقة موبتي. ولوحظت زيادة مؤقتة في نسبة المسؤولين المدنيين الذين نشروا في المناطق الشمالية والوسطى لتبلغ ٤٢ في المائة خلال فترة الانتخابات. وكان خمسة من الحكام الستة و ١٦ من المحافظين البالغ عددهم ٣٢ محافظا موجودين بمراكز عملهم. وفي إطار التحضير للانتخابات، بعثت الحكومة خمسة محافظين إلى كيدال، وبقي أحدهم في موقعه بعد الانتخابات. ومنذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، حدثت زيادة طفيفة في نسبة المسؤولين القضائيين ومسؤولي السجون المعينين الذين نشروا في شمال ووسط مالي. وفي ٥ أيلول/سبتمبر، كان ٦٧,٥ في المائة من المسؤولين القضائيين و ٧٨ في المائة من مسؤولي السجون في الشمال، و ٩٤,٥ في المائة و ٩٥,٥ في المائة، على التوالي، في منطقة موبتي موجودين بمواقع تعيينهم، على الرغم من أن حالة انعدام الأمن أدت إلى حالات تغيب عن العمل واستمرار تنقل بعض الموظفين.

٩ - وبتمويل من الحكومة، نفذت الإدارات الإقليمية المؤقتة عددا من المشاريع الرامية إلى تعزيز الخدمات الأساسية والتماسك الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي في جميع المناطق الشمالية الخمس. وشملت المشاريع إصلاح شبكة الإمداد بالمياه وتشييد سوقين في منطقة كيدال، وإنشاء ست مزارع لإنتاج الألبان ومصنع لإنتاج الصمغ العربي في تاوديني. وفي حزيران/يونيه، أطلقت الإدارة المؤقتة لتمبكتو

مشروعا تكلفته ٢٥٠ ٠٠٠ دولار لإعادة تأهيل بحيرة هورو بغية تحسين الأمن الغذائي في المنطقة ومنع النزاعات بين المزارعين والرعاة بترسيم حدود مساحات الرعي.

١٠ - وفي ٣١ أيار/مايو، اعتمد مجلس الوزراء قانونا بشأن التفاهم الوطني يتيح إعادة إدماج الأشخاص المسؤولين عن جرائم ارتكبت في سياق الأحداث المتعلقة بالأزمة التي بدأت في عام ٢٠١٢، ولكنهم أعربوا عن ندمهم الحقيقي. ولا ينطبق القانون على المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والاغتصاب وغير ذلك من الجرائم التي لا يجوز أن تسقط بالتقادم. ويقدم تعويضات ومساعدة حكومية للضحايا.

١١ - وفي ٢٨ آب/أغسطس، اعتمد مجلس الوزراء مرسوما يقضي بانعقاد الهيئة الانتخابية والإعلان عن إجراء الانتخابات البرلمانية في يومي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، أعلنت حكومة مالي أن تلك الانتخابات ستُرجأ حتى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٦ كانون الأول/ديسمبر، على التوالي.

تدابير الدفاع والأمن

١٢ - في ٦ تموز/يوليه، اعتمد المجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، التي تحدد رؤية وطنية تقوم على مبادئ الشمول وتمثيل قطاع الأمن وفقا للاتفاق. وواصلت البعثة العمل مع الأطراف الموقعة على وضع خطة عمل بشأن إصلاح قطاع الأمن، والرؤية الوطنية لإعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن المالية وإعادة نشرها، والإطار المفاهيمي للشرطة الإقليمية. وقدمت البعثة المتكاملة الدعم لبناء مهارات الشرطة المجتمعية في أوساط الشرطة الوطنية في مناطق غاو وموبتي وتمبكتو.

١٣ - وواصلت البعثة المتكاملة بذل مساعيها الحميدة لدعم تنفيذ التدابير الدفاعية والأمنية ذات الأولوية المحددة في خريطة الطريق التي اعتمدت في ٢٢ آذار/مارس. وفي كيدال وتمبكتو، يجري إنشاء السرايا الأولى من الوحدات التابعة لآليات التنسيق العملياتي المختلطة، وبلغت في الوقت الراهن نصف الأرقام المتوقعة لها. ولم تتمكن الوحدات المختلطة في غاو، التي لا تزال تواجه تحديات، بما في ذلك عدم توافر أسلحة ثقيلة، من بسط الأمن خلال الفترة الانتخابية. وفي ١ أيلول/سبتمبر سُجِّل ٣٤٦ عنصرا من الأطراف الموقعة في الوحدات المختلطة المنشأة حديثا في كيدال وتمبكتو.

١٤ - وفي حين أن الأطراف الموقعة قد اتفقت، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، على معايير وحصص الإدماج للأمن الداخلي والخدمات المدنية؛ غير أنها لم تتفق بعد على حصص الإدماج للقوات المسلحة التي أعيد تشكيلها والقوات النظامية الأخرى. ولا يزال عجز الأطراف الموقعة عن التوصل لاتفاق من هذا القبيل يؤخر عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

١٥ - وفي أواخر أيار/مايو، أنجزت اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بدعم من البعثة المتكاملة، حملة التسجيل المسبق للمقاتلين. كما شرعت اللجنة في تسجيل الجماعات المسلحة غير الموقعة في منطقة موبتي. وقد اكتملت التحسينات الأمنية لسبعة من ثمانية مواقع تجميع في ١٥ آب/أغسطس. وظلت مواقع التجميع على أهبة استعداد لاستقبال المقاتلين منذ عام ٢٠١٦.

١٦ - وفي ٢٦ تموز/يوليه، أكملت البعثة إعادة تأهيل مباني مفتشية خدمات الدفاع والأمن في باماكو، وكذلك في كاتي وسينو، بمنطقة كوليكورو، للمساعدة على تعزيز الرقابة الديمقراطية على القوات

المالية. وإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة المتكاملة معدات مكتبية وتدريبا في مجال الأرشفة لخمسة مفتشين بالقوات المسلحة ومؤسسات الأمن الداخلي، ودرّبت ١٠٠ من أفراد المجتمع المدني في مجال إصلاح القطاع الأمني.

١٧ - ولم تلاحظ البعثة انتهاكات لوقف إطلاق النار ولا حالات حركة للأسلحة الثقيلة من جانب الجماعات المسلحة الموقعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

باء - الانتخابات الرئاسية

١٨ - شهدت الفترة المفضية إلى الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في ٢٩ تموز/يوليه، بعض التوترات والحوادث السياسية. وفي ٢ حزيران/يونيه، نظم عدة قادة للمعارضة السياسية مظاهرة في باماكو، رغم حظر السلطات لها، للمطالبة بإجراء انتخابات رئاسية تتسم بالشفافية والمساواة في الوصول إلى وسائط الإعلام العامة. وخلال تفريق الشرطة الوطنية للمظاهرة، أصيب ١٦ متظاهرا وأحد ضباط الشرطة. وكان هذا تطور مؤسف أعربتُ على الفور عن إدانتي له، ودعوت إلى الهدوء وناشدت الحكومة بضمان حماية حقوق الإنسان الأساسية. وسعيا إلى الحد من التوترات السياسية وتعزيز الحوار البنَّاء، عقد ممثلي الخاص، بالتعاون مع رئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في مالي ومنطقة الساحل والممثل الدائم للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مالي، اجتماعات مع الأحزاب السياسية المعارضة وكبار المسؤولين الحكوميين. وعقب هذا الاجتماع، وبإذن من الحكومة، خططت أحزاب المعارضة السياسية لمسيرة أخرى، ونُظِّمت بسلام في ٨ حزيران/يونيه.

١٩ - وأقرت المحكمة الدستورية ٢٤ ترشيحا للانتخابات الرئاسية. وكانت الحملة، التي امتدت من ٧ إلى ٢٧ تموز/يوليه، سلمية عموما، على الرغم من بعض الحوادث الأمنية. ونظم ٤ من المرشحين الـ ٢٤ حملات في مدينة كيدال، بمن فيهم الرئيس كيتا. في الأسبوع الأخير من الحملة الانتخابية، ذكر عدة مرشحين أوجه خلل في العملية الانتخابية، بما في ذلك وجود سجل مواز للناخبين يضم ناخبين وهميين ومراكز اقتراع صورية وبطاقات اقتراع صُوِّت عليها مسبقا لصالح الرئيس الحالي. وعقب دعوات إلى الحوار وجهها ممثلي الخاص والمجتمع الدولي، التقى رئيس وزراء مالي، سومايلو بوبيي مايغا، في ٢٨ تموز/يوليه، بمرشحين لتهدئة التوترات، وألغى، بعد ذلك، التعليمات المتعلقة بالتصويت بالوكالة. ووافق على وجود ١٠ مراقبين من المنظمات غير الحكومية الوطنية إلى جانب بعثات المراقبة الدولية في مراكز التجميع. ودعا رئيس الوزراء جميع المرشحين إلى تعيين عضوين من أفرقتهم للتأكد من سلامة سجل الناخبين الوطني.

٢٠ - وفي ٢٩ تموز/يوليه، أُجريت الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية في جو سلمي عموما، مع أن ٣,٨ في المائة من مراكز الاقتراع (٨٧١ من ٢٣ ٠٤١)، بما في ذلك في موبتي (٤٤٤ مركزا)، لم تُفتح إما بسبب انعدام الأمن أو لتعذر الوصول إليها. وفي ٣١ تموز/يوليه، وقّع عدة مرشحين إعلانا يشجب مخالفات وقعت في العملية الانتخابية وأعربوا عن اعتزامهم رفض نتائج انتخابات مزورة. وفي ٢ آب/أغسطس، نشرت الحكومة النتائج الأولية للجولة الأولى من الاقتراع، مبينة أن الرئيس كيتا وسومايلا سيسي قد حصلا على أغلبية الأصوات، بنسبة تصويت بلغت ٤٣,٠٦ في المائة. وقدم عشرة مرشحين رئاسيين ٢٣ التماسا إلى المحكمة الدستورية للطعن في النتائج وطلبوا تنحية ستة قضاة من المحكمة بسبب التحيز المـُتصوّر. وفي ٦ آب/أغسطس، اتهم ١٨ مرشحا الحكومة بتزوير الانتخابات،

وعقدوا، في اليوم التالي، اجتماعا طالبوا فيه بأن تعيد مراكز الاقتراع فرز الأصوات ونشر النتائج. وفي ٨ آب/أغسطس، رفضت المحكمة الدستورية جميع الالتماسات، وأعلنت النتائج النهائية التي حصل فيها الرئيس كيتا على نسبة ٤١,٧٠ في المائة من الأصوات، يليه سومايلا سيسي بنسبة ١٧,٧٨ في المائة. وأكدت المحكمة أن النسبة النهائية لإقبال الناخبين قد كانت ٤٢,٧ في المائة.

٢١ - وبما أنه لم يحصل أي مرشح على الأغلبية المطلقة، فقد أُجريت جولة ثانية من الانتخابات في ١٢ آب/أغسطس. وفي تحسن مقارنة بالجولة الأولى، لم تفتح نسبة ٢,١ في المائة من مراكز الاقتراع (٤٩٣ من ٢٣ ٠٤١)، وذلك رغم أنه قد أُبلغ عن بعض الحوادث الأمنية (انظر أدناه). ويعزى التحسن جزئيا إلى إعادة التنظيم ونشر نحو ٦ ٠٠٠ من قوات الدفاع والأمن المالية، بدعم من البعثة المتكاملة. وفي ١٦ آب/أغسطس، نشرت الحكومة النتائج الأولية، معلنة فوز الرئيس كيتا. وفي اليوم التالي، رفض السيد سيسي علنا النتائج المؤقتة. وإثر نداءات وجهها المجتمع الدولي داعيا إلى الهدوء واحترام سيادة القانون، وافق السيد سيسي على الاعتماد فقط على الآليات السياسية والقانونية المتاحة للطعن في نتائج الانتخابات. وفي ٢٠ آب/أغسطس، أكدت المحكمة الدستورية أن الرئيس كيتا قد حصل على ٦٧,١٦ في المائة من الأصوات، مقابل ٣٢,٨٤ في المائة للسيد سيسي، بنسبة إقبال بلغت ٣٤,٤٢ في المائة. كما رفضت المحكمة ١٦ شكوى قانونية.

٢٢ - وعلى الرغم من ملاحظة بعض المخالفات، رأى المراقبون الوطنيون والدوليون، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، أن الانتخابات قد أُجريت في ظروف مُرضية وطلبوا من الحكومة أن تنفذ تدابير تصحيحية لتحسين شفافية الانتخابات ومصداقيتها.

٢٣ - وقدمت البعثة المتكاملة الدعم إلى العملية الانتخابية من خلال توفير الدعم اللوجستي والمساعدة التقنية للهيئات الانتخابية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة. وتضمّن الدعم نقل ١٨٢ طنا من المواد الانتخابية إلى موبتي والمناطق الشمالية الخمس وتوظيف ٦٤ من مساعدي الشؤون الانتخابية الوطنيين. ووفرت البعثة خدمات النقل المتصلة بالانتخابات لـ ١ ٨٤٠ شخصا، بمن في ذلك المرشحون الرئاسيون الذين أبدوا رغبتهم في ذلك، إلى موبتي والمناطق الشمالية الخمس. وموّل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال صندوق التبرعات المشترك البالغ رصيده ٥ ملايين دولار، أنشطة انتخابية من قبيل تدريب موظفي الاقتراع والاتصال والتوعية. ودعمت الأمم المتحدة الجهود الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في العملية الانتخابية، بأساليب شملت حملة تثقيف عامة نُظِّمت عبر وسائط الإعلام، وكذلك في مجالس المدن، ومن خلال تقديم المساعدة التقنية إلى مجموعات نسائية في صياغة وثيقة للدعوة، قُدِّمت إلى المرشحين في الانتخابات الرئاسية.

٢٤ - وكثفت الحكومة الأمن للعملية الانتخابية بنشر نحو ٢٥ ٠٠٠ فرد من قوات الدفاع والأمن المالية. وعقب مفاوضات مكثفة، نشرت الجماعات المسلحة والجماعات المنشقة الموقعة أيضا مقاتليها حول مراكز الاقتراع في المواقع الرئيسية بالمناطق الشمالية الخمس. وساعدت البعثة المتكاملة وقوات الدفاع والأمن المالية في تقديم المشورة التقنية وتوفير الأمن، بأساليب منها زيادة الدوريات في مدن أغيلهوك وكيدال وميناكا وتيساليت، ووضعت ٨٢٠ من حفظة السلام على سبيل الاحتياط في مواقع استراتيجية لمدة خمسة أسابيع. ونظمت البعثة المتكاملة ١٦ دورة تدريبية بشأن أمن الانتخابات لـ ٤٦٥ من عناصر قوات الدفاع والأمن المالية، بمن فيهم ٤٤ امرأة، في باماكو وفي وسط وشمال مالي.

٢٥ - وأدى الرئيس كيتا اليمين في ٤ أيلول/سبتمبر. وأعاد تعيين السيد سومايلو بوبيي مايغا رئيسا للوزراء. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، شُكِّل مجلس وزراء جديد، ضم ٣٢ وزيرا، بمن فيهم ١١ امرأة، التزاما بالحصة البالغة ٣٠ في المائة لتعيين النساء في الوظائف.

جيم - بسط سلطة الدولة وتقديم الدعم إلى مؤسسات الدفاع والأمن المالية

٢٦ - أنجزت البعثة المتكاملة، بما يتسق مع ولايتها المتمثلة في دعم استعادة وبسط سلطة الدولة في شمال ووسط البلد، وبتمويل من الصندوق الاستئماني للسلام والأمن في مالي، تشييد قاعدة لقوات الدفاع والأمن المالية في منطقة موبتي في ٢٣ آب/أغسطس. وفي اليوم التالي، سُلِّم معسكر البعثة في غوسي، بتمبكتو، إلى القوات المسلحة المالية لدعم جهودها في المنطقة. كما أوفدت البعثة المتكاملة بعثة تقييم إلى بوني، في منطقة موبتي، وتيسيت، بمنطقة غاو، لتقييم العمل المطلوب لتعزيز حماية معسكرات القوات المسلحة في تلك المناطق. وفي إطار مذكرة تفاهم بين البعثة المتكاملة والحكومة فيما يتعلق بالدعم المتبادل بين البعثة والقوات المسلحة المالية، أجرت البعثة أيضا أربع حالات إجلاء لمصابين وإجلاء طبي، وتبادلت معلومات، وقامت بدوريات مع قوات الدفاع المالية.

٢٧ - وواصلت بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي وعملية بارخان دعم وتدريب القوات المسلحة المالية. وأطلقت عملية بارخان برنامج شراكة جديد، يتيح إدماج مجموعة مختارة من قادة فصائل القوات المسلحة المالية في وحدة تابعة لعملية بارخان.

٢٨ - وواصلت البعثة المتكاملة، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والشركاء الدوليين الآخرين، تقديم المساعدة التقنية للوحدة القضائية المتخصصة المالية المكلفة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وعلى وجه التحديد، وإضافة إلى توجيه وبناء قدرات فرقة التحقيقات المتخصصة التابعة لهذه الوحدة، قدمت البعثة، بناء على طلب السلطات الوطنية، المساعدة التقنية في ٢٢ مسرحا للجريمة على جمع الأدلة وفحصها في المختبر الجنائي لمكافحة الإرهاب من المستوى ٢ التابع للبعثة، وبتوفير قدرات تحليل البيانات المتنقلة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت الوحدة القضائية المتخصصة ست قضايا تتعلق بالإرهاب إلى المحاكمة، وأسفرت جميعها عن صدور أحكام بالإدانة مع أحكام مطوّلة بالسجن.

٢٩ - وقدمت البعثة الدعم للحكومة في وضع الخطط الأمنية المشتركة بين الوزارات في السجن الرئيسي في باماكو ومحاكاة لحالات الطوارئ في السجون بهدف تحسين التنسيق بين خدمات الأمن والدفاع في مواجهة الاضطرابات الداخلية والهجمات الخارجية على السجون. وفي الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ١٨ من أيار/مايو، قامت البعثة، بالتعاون مع الشركاء الدوليين، بتدريب ٤٩٧ فردا من قوات الأمن، بمن فيهم ٤٠ امرأة، من باماكو وغاو وتمبكتو على وحدات تدريبية مختلفة تتعلق بأعمال الشرطة وحقوق الإنسان.

٣٠ - وفي ١٠ تموز/يوليه، أُطلقت السياسة الوطنية بشأن منع ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب في مالي وخطة العمل المتعلقة بها، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وتشمل السياسة الوطنية خمس ركائز هي: الوقاية والحماية والمقاضاة والتصدي والتماسك الاجتماعي. وخلال تسع دورات تدريبية نُظِّمت في الفترة بين ٣١ أيار/مايو و ١٧ أيلول/سبتمبر، دُرِّب

ما مجموعه ١٧٩ من قوات الأمن المالية، بمن فيهم ٢٣ امرأة، في مناطق مختلفة لتطوير قدراتهم في مجال منع التطرف العنيف.

هاء - التطورات الإقليمية

٣١ - في ٢٩ حزيران/يونيه، استهدف هجوم انتحاري معقد باستخدام سيارة مفخخة مقر القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في سيفاري، بمنطقة موبتي. وقد قُتل اثنان من الجنود الماليين وجرح ١١ عنصرا من القوة المشتركة، بمن فيهم ٥ من تشاد و ٤ من النيجر، واثنان من مالي. وكان هذا أول هجوم معقَّد يقع في منطقة موبتي. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت سبع كتائب من القوة المشتركة قد نُشرت. وفي المجموع، نفذت القوة المشتركة ست عمليات عسكرية مشتركة منذ إنشائها. وفي ١٢ تموز/يوليه، عُيِّن اللواء حننا ولد سيدي، القائد المساعد لأركان الجيوش في موريتانيا، قائدا للقوة المشتركة، خلفا للجنرال ديدييه داكو؛ وفي ٧ آب/أغسطس، عُيّن مستشار الشرطة لدى القوة المشتركة، عبد الله سيدي علي.

٣٢ - وواصلت البعثة المتكاملة دعم القوة المشتركة تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٣٩١ (٢٠١٧). وفي ٦ تموز/يوليه، استعرضت البعثة خطة دعمها فيما يتعلق بالقوة المشتركة، بالتركيز على العنصر الهندسي. وفي أعقاب هجوم وقع في ٢٩ حزيران/يونيه، أعربت البعثة عن استعدادها لتقديم المساعدة في بناء مقر جديد؛ وتنظر القوة المشتركة في هذا العرض. وحددت الآلية الثلاثية، التي تتألف من القوة المشتركة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، تفعيل عنصر الشرطة باعتباره أولوية للإسهام في تعزيز المساءلة وسيادة القانون ومنع انتهاكات حقوق الإنسان والتصدي لها. وقام وكيل الأمين العام، خلال زيارته إلى مالي، بالاشتراك مع ممثلي الخاص والأمين الدائم للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وقائد القوات المشتركة المنتهية ولايته وخلفه، بتقييم التحديات والاحتياجات الملحة التي تواجهها القوة المشتركة. وقد حددوا مجموعة من المبادرات الرامية إلى ضمان التمويل الفعال والمستدام والذي يمكن التنبؤ به للقوة المشتركة.

ثالثا - التطورات الأمنية الرئيسية

٣٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة الأمنية تشكّل مصدر قلق كبير. وهاجمت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين البعثة المتكاملة وقوات الدفاع والأمن المالية والقوات الدولية في مختلف أنحاء وسط وشمال مالي، خاصة في منطقتي غاو وموبتي. وكانت هناك أيضا زيادة في أعمال التخويف والاختطاف والاغتيالات التي استهدفت المدنيين وأفراد الجماعات المسلحة الموقعة، وفي الحالات المزعومة للعنف الجنسي والجنساني، لا سيما في وسط البلد.

ألف - الهجمات غير النمطية والهجمات الأخرى

٣٤ - قامت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى بتعزيز التنسيق بينهما في المنطقة الحدودية الثلاثية بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر، وشُنت بعدها هجمات على قوات الدفاع والأمن المالية وعلى القوات الدولية. وتعرّض للاستهداف أيضا مدنيون متهمون بالتعاون مع الدولة المالية ومع جماعات من قبيل جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم وحركة إنقاذ أزواد.

٣٥ - وعشية الانتخابات الرئاسية، توعدت عناصر من جماعة نصرة الإسلام والمسلمين بنسف عملية الانتخابات وأضرمت النار في عدد من مراكز الاقتراع وقامت بنهب عدد آخر. وفي ٢٣ تموز/يوليه، تعرضت مرافق مطار سيفاري لنيران غير مباشرة من هجوم بصاروخين اثنين، تلته نيران من أسلحة صغيرة؛ ولم تقع أي خسائر. وفي ٢٩ تموز/يوليه، قامت جماعات إرهابية بتدمير أو نهب ما لا يقل عن ٥٠ من مراكز الاقتراع في مناطق موبتي وسيغو وتمبكتو. وخلال الجولة الأولى أيضا، سقط صاروخ بالقرب من مركز اقتراع في أغيلهوك بمنطقة كيدال، وأسفر ذلك عن تعليق مؤقت لعملية التصويت.

٣٦ - وفي يوم الجولة الثانية من الانتخابات، أطلق مسلحون مجهولو الهوية الرصاص على رئيس مركز الاقتراع في أركوديا بمنطقة تمبكتو وسرقوا موظفي الانتخابات. وفي منطقتي موبتي وسيغو، تعرضت ثلاثة من مراكز الاقتراع للاعتداء على يد عناصر مسلحة مجهولة الهوية. وقُتل في المجموع ثلاثة مدنيين وستة من أفراد القوات المسلحة المالية في هجمات وقعت خلال العملية الانتخابية في موبتي وسيغو وتمبكتو.

٣٧ - وفي ٤ أيلول/سبتمبر، تعرض معسكر البعثة في ميناكا لهجمات غير مباشرة من أشخاص مجهولي الهوية، وأدى الحادث إلى إصابة أحد الموظفين المدنيين الدوليين. وكان ذلك أول هجوم يتعرض له ذلك المعسكر.

٣٨ - وسُجل خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٤٢ حادثا استُخدمت فيها أجهزة متفجرة يدوية الصنع، ٣٨ في المائة منها وقعت في المناطق الوسطى. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، زاد كثيراً عدد حوادث الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، حيث وقع منها ١٣٣ حادثا، في مقابل ٧٨ خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٧. ومع ذلك، وقع انخفاض بنسبة خمسة في المائة في عدد الضحايا مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٧.

٣٩ - ونفذت الجماعات المسلحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٥٨ هجوما، شملت ٢١ هجوما على قوات الدفاع والأمن المالية؛ و ١٦ هجوما على البعثة المتكاملة وهجوما على إحدى وكالات الأمم المتحدة؛ و ١٧ هجوما على جماعات مسلحة من الموقعين على اتفاق السلام والمصالحة؛ وهجوما واحد على عملية بارخان؛ وهجوما على القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل؛ وهجوما على قافلة مشتركة بين القوة المشتركة وقوات الدفاع والأمن المالية وجماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم وحركة إنقاذ أزواد. ونُفّذ العدد الأكبر من الهجومات في موبتي (١٦) وغاو (١٥)، تليهما كيدال (١٠) وتمبكتو (١٠)، ثم ميناكا (٥)، فسيغو (٢).

٤٠ - واستُهدفت قوات الدفاع والأمن المالية بشدة وارتفع عدد الضحايا: فقد قُتل ١٩ جنديا وجُرح ٢٤، مقابل مقتل ٦ وإصابة ٢١ خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وتركز أكبر عدد من الهجومات التي استهدفت قوات الأمن والدفاع المالية (٢١) في موبتي (١٣)، ثم في غاو (٤)، وسيغو (٢)، وتمبكتو (٢). وفضلا عن ذلك، أسفرت سلسلة من الاشتباكات وقعت في منطقة ميناكا بين جماعات مسلحة موقعة على اتفاق السلام والمصالحة وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى عن مقتل ٤٠ من أعضاء الجماعات المسلحة الموقعة وجرح ٤ منهم، مقابل مقتل ٦ وإصابة ١٧ في الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

باء – حماية المدنيين

٤١ – لقد ظلت البيئة الأمنية في وسط مالي تتدهور أكثر فأكثر، وسقط الضحايا أساسا في هجمات مدبرة واشتباكات قبلية بين جماعات الدفاع عن النفس المسلحة أو الجماعات المتطرفة العنيفة. فقد سجلت الفترة المشمولة بالتقرير أكبر عدد من الضحايا في صفوف المدنيين منذ نشر البعثة المتكاملة، إذ قُتل من المدنيين ٢٨٧، من بينهم ١٤ امرأة و ١٠ أطفال، وجُرح ٣٨ واختُطف ٦٧. وظلت عدة مجتمعات محلية في مقاطعتي دجيني وكورو، بمنطقة موبتي، عالقة في دوامة من العنف وأعمال الانتقام، الأمر الذي أدى إلى وقوع أعمال قتل وتشريد أكثر من ٠٠٠ ٥ من المدنيين.

٤٢ – والجهات الرئيسية الضالعة في أعمال العنف الأخيرة هي الجماعات التي تصف نفسها بمجموعات الدفاع عن النفس، وهي جماعة دان نان أمباساغو وجماعة دوغون أمباساغو. وتنتسبان كلتاهما إلى جماعة الدوزو (الصيادين التقليديين) التي تدّعي أنها تحمي قبيلة دوغون، وتحالف إنقاذ منطقة الساحل الذي يقول إنه يحمي قبيلة الفولاني. ووقع بعض من أشد الحوادث فتكا في ٢٣ حزيران/يونيه عندما اشتبكت جماعات للدفاع عن النفس في مقاطعة دجيني، فقُتل ٢٤ من المدنيين، من بينهم خمسة أطفال، وفي ١ تموز/يوليه في قرية بومبو بمقاطعة كورو، حيث قُتل ١٦ شخصا، من بينهم خمس نساء وولد صغير، الأمر الذي أسفر عن تشريد السكان على نطاق واسع. وفي ٨ تموز/يوليه، عُثر على ١٤ جثة في بئر بقرية تاغاري الواقعة في مقاطعة كورو، وأفادت التقارير أن الجثث لأفراد من قبيلة الفولاني. وفي اليوم نفسه، أفادت التقارير أن أعضاء من تحالف إنقاذ منطقة الساحل هجموا على أفراد من قبيلة دوغون، في ديونغي الواقعة في مقاطعة كورو، وقتلوا أربعة مدنيين. وفي ٢٥ تموز/يوليه، قُتل ما يصل إلى ١٧ مدنيا من قبيلة الفولاني في قرية سومينا بمقاطعة دجيني.

٤٣ – وقُتل خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما مجموعه ٢١ مدنيا وجُرح ٢١ آخرون في ١٠ حوادث تعود لأجهزة متفجرة يدوية الصنع، وقع منها ٣ في منطقة كيدال، و ٥ في منطقة موبتي، وواحد في منطقة تمبكتو، وآخر في منطقة سيغو. وقد استخدمت أجهزة متفجرة يدوية الصنع في جميع تلك الحوادث، حيث تنفجر تلك الأجهزة عندما تصطدم بها مركبة خاصة.

٤٤ – وفي إطار الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في منطقة موبتي، نُشرت قوات الدفاع والأمن المالية في بلدة كواكورو وبلدة كورو، فنتج عن ذلك تراجع في عدد حوادث العنف في هاتين البلديتين. وواصلت البعثة بذل مساعيها الحميدة والسعي لدى الحكومة لإيجاد حلول دائمة للوضع المتدهور. وفي الوقت نفسه، أدى الحضور المحدود لسلطة الدولة وموظفي الإدارة العامة في المناطق الريفية بوسط مالي إلى فراغ أمني، حيث زادت الجماعات المتطرفة العنيفة من نفوذها.

٤٥ – وفي يومي ٦ و ٧ حزيران/يونيه، قدمت البعثة الدعم اللوجستي إلى مبادرة الحكومة التي تسعى إلى معالجة النزاعات المحلية من خلال تفعيل فريق إقليمي لدعم المصالحة في موبتي. ونفذت البعثة في الفترة من ١١ إلى ٢٤ حزيران/يونيه الشطر الثاني من عملية فوراجي على المحور الرابط بين دوينتزا وهومبوري، بمنطقة موبتي، فنتج عنها انخفاض في عدد الهجمات على المدنيين. وفي ٩ تموز/يوليه، افتتحت البعثة مشروعاً متكاملا للعدالة والمصالحة في ثلاث قرى بمقاطعة كورو، منطقة موبتي. وهدف المشروع إلى الحيلولة دون نشوب المزيد من النزاعات بين قبيلتي دوغون والفولاني.

٤٦ - وفي ٢٨ آب/أغسطس، وبعد ثلاثة أشهر من عملية وساطة قادها مركز الحوار في المجال الإنساني، وقع ٣٤ من زعماء قرى الدوغون والفولاني على اتفاق للسلام بين القبائل لوضع نهاية للعنف في مقاطعة كورو الواقعة بمنطقة موبتي. ويشمل الاتفاق التزامات بضمان الوصول السلمي إلى الموارد الطبيعية، وإعطاء الأولوية لاستخدام آليات الوساطة التقليدية لمنع المنازعات وإدارتها. ورفضت الاتفاقَ مجموعةُ دان نان أمباساغو، التي ادعت أنها لم تشرك في العملية.

جيم - الإجراءات المتعلقة بالألغام والأسلحة والأسلحة الصغيرة

٤٧ - في ٧ أيلول/سبتمبر، وللمرة الأولى، قامت مجموعة من المدربين الماليين بتدريب ٣٠ من أفراد القوات المسلحة المالية على أساليب التخلص من الأجهزة المتفجرة، وكانت البعثة المتكاملة قد دربت تلك المجموعة من المدربين. واعتمدت قوات الدفاع المالية، بمساعدة تقنية من بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب، أولى إجراءاتها التشغيلية الموحدة بشأن التخلص من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

٤٨ - ودربت البعثة ٦٥ من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية على التخفيف من مخاطر المتفجرات، كان من بينهم أفراد من وحدة تابعة للقوات المسلحة المالية وفرقتان متنقلتان من الدرك متخصصتان في التخلص من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

٤٩ - واستمرت الجهود الرامية إلى تعزيز قدره قوات الدفاع والأمن المالية علي إدارة الأسلحة والذخائر بتدريب ١٤ فردا علي ممارسات التخزين التي تتسم بالسلامة والأمن في تمبكتو. ومنذ عام ٢٠١٤، قامت البعثة المتكاملة بتدريب أكثر من ٣٠٠ فرد، تتراوح مهامهم بين مديري المستودعات ومراقبي المخازن والمدربين الوطنيين على إدارة الأسلحة والذخيرة، لمواجهة النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها وإساءة استخدامها على نحو مزعزع للاستقرار.

رابعا - حالة حقوق الإنسان

٥٠ - لا تزال حالة حقوق الإنسان مصدر قلق بالغ. فقد وثّقت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ١٢٩ حالة من الانتهاكات والتجاوزات الماسة بحقوق الإنسان، بما لا يقل عن ٥١٨ ضحية، فيهم ٦٨ امرأة و ٣٢ طفلا، بينما سُجل خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق ٣٤٤ حالة و ٤٧٥ ضحية. وكان من جملة هذه الحالات ٥٤ حالة إعدام خارج نطاق القانون أو قتل تعسفي بأشكال أخرى، و ١٥ حالة اختطاف أو اختفاء قسري، و ١٨ حالة تعذيب أو سوء معاملة، وثماني حالات احتجاز غير قانوني. ومن العدد الكلّي للحالات الموثقة، تورط أفراد قوات الدفاع والأمن المالية في ١٨ انتهاكاً لحقوق الإنسان، منها أربع حالات إعدام خارج نطاق القانون. وتقع على جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وغيرها من الجماعات المماثلة المسؤولية في ٤٧ من حالات انتهاك حقوق الإنسان، وتقع على مجموعات الدفاع عن النفس القبلية المسؤولية في ٤٩ حالة، بينما تتحمل جماعات موقعة على اتفاق السلام والمصالحة وجماعات أخرى غير موقعة أو منشقة المسؤولية في ١٥ حالة. ووقع في الإجمال ٦٤ في المائة من الانتهاكات والتجاوزات الماسة بحقوق الإنسان في منطقتي موبتي وسيغو، و ١٣ في المائة في منطقة تمبكتو، و ٧ في المائة في باماكو، وستة في المائة في منطقة غاو، ٥ في المائة في منطقة كيدال، و ٤ في المائة في منطقة ميناكا.

٥١ - وأجرت البعثة تحقيقاً في ادعاءات خطيرة بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ارتكبتها عناصر من القوات المسلحة المالية في سياق عمليات مكافحة الإرهاب في وسط مالي، بما في ذلك ادعاءات بتنفيذ إعدامات بإجراءات موجزة في حق ٢٥ مدنياً من قرية نانتاكا، منطقة موبتي، في ١٣ حزيران/يونيه. وفي ١٩ حزيران/يونيه، أصدرت وزارة الدفاع بياناً صحفياً أكدت فيه وجود مقبرة جماعية على مقربة من قرية نانتاكا، كما أكدت ضلوع أفراد من القوات المسلحة المالية في عملية القتل. وفي ٧ تموز/يوليه، أعلنت الوزارة فتح تحقيق جنائي في مقتل ١٢ مدنيا على يد أفراد من القوات المسلحة المالية كانوا في الخدمة تحت إمرة القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، في ١٩ أيار/مايو، في قرية بولكيسي بمنطقة موبتي. وفي ٥ أيلول/سبتمبر، طلب المدعي العام في موبتي المساعدة من البعثة للتحقيق في حادث بولكيسي، بعد أن لم يُحرز أي تقدم في القضية.

٥٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت المسؤولية على جماعات متطرفة عنيفة عن القتل التعسفي لما لا يقل عن ٣٢ من المدنيين في مناطق غاو وميناكا وتمبكتو. فقد واصل تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى استهداف المدنيين على مقربة من الحدود مع النيجر في منطقتي غاو وميناكا ويُدعى أنه قتل ما لا يقل عن ٢٢ من المدنيين في تلك المنطقة. وقد ضلعت جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم وحركة إنقاذ أزواد في القتل التعسفي لما لا يقل عن ٥ مدنيين، في مناطق غاو وميناكا وتمبكتو.

٥٣ - وقامت البعثة برصد حالة حقوق الإنسان في سياق الانتخابات الرئاسية، كما قامت بتفعيل مركز النداء التابع لها المعني بحقوق الإنسان لتيسير الإبلاغ عن الانتهاكات. وكانت الجماعات المتطرفة العنيفة هي المسؤولة عن كل ما وثقته البعثة من انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالانتخابات، بما في ذلك أعمال التخويف والهجمات المباشرة على مراكز الاقتراع وعلى الأفراد الذين يُعتقد أنهم من مؤيدي الانتخابات. ومن الحوادث الأمنية التي تم توثيقها، وعددها ٥٥ حادثا، ربما كان ما لا يقل عن ٨ منها انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك قتل ما لا يقل عن ثلاثة من موظفي الانتخابات واختطاف رئيس أحد مراكز الاقتراع في منطقة موبتي، وأربعة اعتداءات بدنية على موظفي الانتخابات في منطقتي موبتي وتمبكتو. وأجرت البعثة ٣٣ دورة للتوعية والتدريب في حقوق الإنسان والانتخابات، استفاد منها ٩١٤ مشاركا، منهم ٢٢٠ امرأة.

٥٤ - وأقامت البعثة دورات تدريبية في حقوق الإنسان لفائدة ٢٥٠ من أعضاء قوات الدفاع والأمن المالية، و ٥٢٦ من أعضاء المجتمع المدني، و ٦١ من أفراد آليات تنسيق العمليات. وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٤ حزيران/يونيه، نفذت البعثة وعدد من الشركاء المحليين حملة للتوعية بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والعنف الجنسي المتصل بالنزاع، واستفاد من الحملة ٤٠٤ من النساء والفتيات، منهن من هن في عداد الأشخاص المشردين داخليا في غاو، خضع منهن ٢٦٣ لفحوص كشف فيروس نقص المناعة البشرية، وأُحلن إلى المرافق الطبية.

٥٥ - وتحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح من ٥٨ انتهاكاً جسيماً ضد الأطفال. فقد قُتل ما مجموعه ١٧ طفلاً وتعرَّض ١٤ للتشويه في مناطق كيدال وموبتي وتمبكتو؛ وفُصل ١٢ طفلاً عن الجماعات المسلحة في مناطق غاو وموبتي وتمبكتو، وهم الآن يتابعون برنامجاً لإعادة الإدماج في باماكو وغاو؛ وسُجلت سبع حالات تعرضت فيها مدارس ومستشفيات لهجومات وتهديدات؛ وجرى التحقق من تسع حالات مُنع فيها وصول المساعدات الإنسانية. وقدمت البعثة الدعم التقني والمالي لشبكة الشباب المتحدة لحقوق الطفل، التي تضم أكثر من

٦٠ جمعية من جمعيات الشباب والأطفال، بهدف إنشاء منصة شبكية لوسائل التواصل الاجتماعي تُكرس لمناقشة قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) بشأن الأطفال في النزاعات المسلحة والتعريف به.

٥٦ - ووثقت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تسع حالات من العنف الجنسي المتصل بالنزاع كان ضحيتها ما لا يقل عن تسعة أفراد، منهم ثلاثة أفراد من القُصر. وشملت هذه الحالات أربع عمليات اغتصاب وخمس عمليات اغتصاب جماعي ارتكبها ما لا يقل عن ١٤ مسلحاً مجهولي الهوية في مناطق غاو وموبتي وتمبكتو. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨، سُجل ١ ١١٥ من حالات العنف الجنساني، منها ٧٥٨ من حالات العنف الجنسي. وكان ٦٨ في المائة من الضحايا دون سن الثامنة عشرة. وقُدمت إلى الناجيات ١٥٠ عُدّة من عُدد مستلزمات الصحة الإنجابية، بما في ذلك عُدد لما بعد الاغتصاب.

٥٧ - ومثُل أمام لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في الفترة المشمولة بالتقرير أكثر من ١ ٠٨٧ شخصاً. وأفادت اللجنة بأنها تلقت في ٣١ آب/أغسطس ما مجموعه ٩ ٣٦٠ إفادة منذ ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم الدعم التقني إلى اللجنة لإدماج المنظور الجنساني في عملها.

خامساً - الحالة الإنسانية

٥٨ - لقد استمر تدهور الحالة الإنسانية، وقد نجم ذلك أساسا عن انعدام الأمن في المنطقتين الشمالية والوسطى والآثار الناجمة عن شح موسم الأمطار في عام ٢٠١٧. واجتاحت فيضانات قوية العديد من المناطق، وأضرت بحوالي ٢٥ ٠٠٠ شخص. وبالإضافة إلى ذلك، أدت الاشتباكات القبلية إلى زيادة في التشرد الداخلي، حيث كاد يتضاعف عدد الأشخاص المشردين داخليا بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه. وعموما، هناك اليوم ٥,٢ ملايين من الناس يحتاجون إلى المساعدة لحمايتهم وإنقاذ أرواحهم من الهلاك، بعد أن كان عددهم ٣,٨ ملايين شخص في عام ٢٠١٧. ولذلك تم في تموز/يوليه تنقيح خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨ لكي تُراعى فيها الزيادة في الاحتياجات، حيث ارتفع عدد الأشخاص الذين استهدفتهم خطة الاستجابة من ١,٥٦ مليون شخص إلى ٢,٩ مليون. وارتفعت الاحتياجات من التمويل من ٢٦٣ مليون دولار إلى ٣٣٠ مليون دولار، ولم يُتسلم منها سوى ٣٢ في المائة (١٠٦ ملايين دولار) حتى ٦ أيلول/سبتمبر.

٥٩ - وفي ١٢ حزيران/يونيه، أعلن برنامج الأغذية العالمي حالة طوارئ داخلية من المستوى ٣ لمواجهة موسم الجفاف في منطقة الساحل، وسيتمر العمل بها حتى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. ونتيجة لذلك، قام برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه، في الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر، بزيادة الحصص الموزعة بـ ١٠٠ ٠٠٠ مستفيد لتقديم المساعدة الغذائية الطارئة لـ ٦٠٤ ٠٠٠ شخص، منهم ٣٠٨ ٠٠٠ امرأة، وبذلك تكون الإعانة قد وصلت إلى ٦٥ في المائة ممن هم في حاجة ماسة إليها. وقدم برنامج الأغذية العالمي أيضا المساعدة الغذائية الطارئة إلى ٢٢٨ ٠٠٠ شخص عن طريق التغذية التكميلية الشاملة.

٦٠ - وفي مطلع آب/أغسطس، قدم الفريق القطري للعمل الإنساني والحكومة، بدعم لوجستي من البعثة، المساعدةَ الطبية والتغذوية والغذائية إلى عدة قرى في ناحية موندورو بمنطقة موبتي، عقب ورود تقارير تتحدث عن ٢٢٤ من حالات سوء التغذية، منها ٢٩ حالة وفاة بسبب الافتقار إلى الرعاية

الطبية. وفي ١١ آب/أغسطس، قامت السلطات المالية والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والبعثة بتقديم المساعدة في حالات الطوارئ، بما في ذلك المياه والغذاء والمواد غير الغذائية، لما عدده ٣٦٠ من الأسر المعيشية الضعيفة في أغيلهوك بمنطقة كيدال، بعد وقوع أضرار بسبب فيضانات قوية.

٦١ - وفي الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٦ أيلول/سبتمبر، تعرّضت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني إلى ٥٥ حادثاً أمنياً، انطوى معظمها على اقتحام مجمعات وسرقة مركبات، مقارنة بـ ٥٠ حادثا خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي ١٨ حزيران/يونيه، علقت ست منظمات غير حكومية دولية أنشطتها في منطقة ميناكا لانعدام الأمن؛ وعادت خمس منها واستأنفت أنشطتها في ٣٠ حزيران/يونيه. وفي ١١ و ٢٦ تموز/يوليه، تعرضت عربات مصفحة تابعة للأمم المتحدة لنيران أطلقت عليها من أسلحة صغيرة في تمبكتو، ولم تنجم عنها أي إصابات.

٦٢ - وفي ٣١ تموز/يوليه، قامت الحكومة، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، بتسجيل ٧٥ ٣٥١ من المشردين داخليا، و ٥٢٦ ٥٠٥ من العائدين من المشردين داخليا، و ٦٧ ٤٢٠ من الماليين العائدين من بلدان اللجوء، و ٦٠١ من طالبي اللجوء. ويوجد في مالي ٢٤ ٣٦٨ لاجئاً من بلدان مختلفة، ولا يزال أكثر من ١٣٩ ٥٧٣ من الماليين لاجئين في البلدان المجاورة.

٦٣ - وفي نهاية السنة الدراسية، كانت ٧٣٥ مدرسة لا تزال مغلقة في مناطق موبتي (٤٦٤)، وتمبكتو (٨٨)، وغاو (٦٧)، وميناكا (٦٠)، وكيدال (٤٢)، وسيغو (١٤)، بسبب انعدام الأمن، بما في ذلك التهديدات والهجومات من الجماعات المتطرفة العنيفة. وفي حزيران/يونيه، أبلغت المجموعة الوطنية للتعليم الإنساني، بالتعاون مع السلطات التعليمية الإقليمية، أن ١ ١٠٨ من المدارس أغلقت مرة واحدة على الأقل (في كل فترة من ٢٠ يوما من أيام الدراسية) خلال السنة الدراسية ٢٠١٧-٢٠١٨، وتأثر بذلك ٣٣٢ ٤٠٠ طفل. وللتخفيف من أثر الإغلاق القسري لهذه المدارس ولضمان توفير سبل الحصول على تعليم شامل للجميع وجيد النوعية وفقا للهدف ٤ من التنمية المستدامة وغاياته، قدمت الجهات الفاعلة الإنسانية الدعم إلى الحكومة والمجتمعات المحلية من خلال أشكال بديلة للتعليم في المناطق المتضررة.

سادسا - التنمية الاقتصادية

٦٤ - يُتوقع أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قويا في حوالي ٥ في المائة في عام ٢٠١٨ استنادا إلى صندوق النقد الدولي. وفي ٦ و ٧ حزيران/يونيه، وأسفر استعراض مشترك للميزانية الوطنية أجرته الحكومة والشركاء التقنيون والماليون إلى توصيات دعت إلى توسيع الوعاء الضريبي وتسريع عملية نقل موارد الميزانية إلى السلطات المحلية.

٦٥ - وفي ١٦ تموز/يوليه، قدمت حكومة مالي تقريرها الوطني الطوعي عن أهداف التنمية المستدامة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في نيويورك. وسلطت الحكومة الضوء في التقرير على التقدم الذي أُحرز في تحقيق التحول الاجتماعي والقدرة على الصمود، كما أبرزت الشواغل المتعلقة بزيادة الاعتماد على المساعدة الإنمائية الدولية. وفي اليوم نفسه، أعلنت الحكومة البدء في إعداد إطار استراتيجي جديد للإنعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة، استنادا إلى أهداف التنمية المستدامة والرؤية المستقبلية لمالي حتى عام ٢٠٤٠.

٦٦ - ودعمت البعثة المتكاملة والبرنامج الإنمائي تنفيذ مختلف جوانب السياسة الوطنية المتعلقة بمنع ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب في مالي وخطه العمل الملحقة بها، بما في ذلك من خلال إنشاء مكاتب المديرية الوطنية ومرصد وطني لمنع التطرف العنيف ومكافحته في باماكو، فضلا عن مشروع رائد يُعنى بمنع التطرف العنيف في وموبتي، مستهدفا ٢٠٠ من الشباب والمعلمين.

٦٧ - وفي تموز/يوليه، أطلق البرنامج الإنمائي أنشطة تحضيرية لتنظيم مؤتمر دون إقليمي بشأن الأثر الاقتصادي للتطرف العنيف في بلدان منطقه الساحل. ودعم صندوق بناء السلام تنظيم حلقات عمل لمنظمات الشباب في باماكو وتمبكتو وموبتي وسيغو بشأن التطرف والتطرف العنيف والدور الوقائي الذي تضطلع به المجتمعات المحلية. وقد ركزت هذه المناقشات، التي اشتركت في تنظيمها منظمة غير حكومية والمركز الأفريقي للتسوية البناءة للمنازعات والمجلس الوطني للشباب، علي السياسة الوطنية لمنع التطرف العنيف وأسباب واستراتيجيات القضاء علي التطرف العنيف في مالي، وأذيعت علي محطات الإذاعة المحلية.

سابعا - أطر الأمم المتحدة الاستراتيجية وخططها للإدماج

٦٨ - عملا بالقرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، تعمل البعثة على إعادة ترتيب أولويات جهودها ومواردها لكي تركز على المهام السياسية، وقد شرعت في إجراء مراجعة داخلية لوثائقها وخططها الاستراتيجية الرئيسية، بما في ذلك مفهوم البعثة. ووضعت البعثة معايير يُهتدى بها في إعادة النظر في أثر وجودها في شمال ووسط مالي، لجعل وجودها هناك أكثر كفاءة وتوازنا، بينما تقوم في الوقت نفسه بتعزيز آليات التنسيق والتخطيط داخل البعثة ومع فريق الأمم المتحدة القطري.

٦٩ - وفي ٣ أيلول/سبتمبر، ترأس قاد الأمين العام لعلميات حفظ السلام والممثل الخاص معتكفاً مع فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة المتكاملة، في باماكو. وفي المعتكف، حُدِّدت تدابير ملموسة لتعزيز التكامل، بما في ذلك وجود الفريق القطري في المنطقتين الوسطى والشمالية بالبلد، وللمساعدة على استعادة الاستقرار في منطقة الوسط، باعتماد نهج يكون أكثر شمولا ومتعدد الأوجه. واتفق المشاركون على أهمية تعزيز إمساك مالي بزمام عملية السلام، وعلى أهمية الشمول في تنفيذها، ولا سيما من خلال الميثاق المقترح من أجل السلام. وحدد المشاركون أيضا التوجهات الاستراتيجية للإطار الاستراتيجي المتكامل المقبل الجاري إعداده حاليا.

ثامنا - قدرات البعثة

ألف - العنصر العسكري

٧٠ - في ١٥ أيلول/سبتمبر، وصل عدد من تم نشرهم من الأفراد العسكريين ١٢ ٢٣١ فردا، من أصل القوام المأذون به وهو ١٣ ٢٨٩ فردا، فيهم ٣٩ مراقبا عسكريا، و ٤٣٧ من ضباط الأركان، و ١١ ٧٥٥ من أفراد الوحدات. ووصلت نسبة النساء في صفوف الأفراد العسكريين ٢،٦٤ في المائة.

٧١ - واستمر تنفيذ التوصيات التي أسفر عنها الاستعراض التقني الذي أجري في تموز/يوليه ٢٠١٧، بما في ذلك إيفاد ضباط أركان إلى مركز القيادة الميداني في موبتي، وإنشاء خلية لعمليات الإعلام، ونشر ضباط متخصصين في حماية القوة في باماكو. ووافقت إدارة عمليات حفظ السلام على زيادة في بيان

احتياجات الوحدات لكتيبة المشاة من سريتين إلى ثلاث سرايا مزودة بمركبات مدرعة، يجب أن تشمل واحدة منها عربات مصفحة محصنة ضد الألغام. ويجري حاليا التباحث مع البلدان المساهمة بقوات لتعديل مذكرات التفاهم القائمة وعمليات النشر.

٧٢ - ومن أهم أوجه النقص في المعدات أنه ليس ثمة طائرات هليكوبتر متوسطة الحجم للأغراض العامة في منطقتي موبتي وتمبكتو، ولا وجود لناقلات جند مدرعة مملوكة للوحدات، بما في ذلك المركبات المحصنة ضد الألغام. وقد حد هذا النقص من قدرة البعثة على القيام ببعض المهام من قبيل الدوريات وتوفير الحراسة، ولا سيما في المناطق الريفية، الأمر الذي يعوق تنفيذ الولاية المنوطة بالبعثة.

٧٣ - وقد اكتمل في تموز/يوليه نشر العناصر الآلية من قوة الرد السريع في موبتي. وأُرسلت وحدة من طائرات الهليكوبتر المتوسطة الحجم للأغراض العامة قدمتها كندا لتتمركز في غاو، في حين أُرسلت وحدة لدعم المطارات قدمتها السلفادور إلى تمبكتو في حزيران/يونيه، وأُرسلت أخرى قدمتها الأردن إلى غاو في تموز/يوليه.

باء - الشرطة

٧٤ - في ٦ أيلول/سبتمبر، كان قد نشر ١ ٧٢٨ من أفراد الشرطة، أو ٩٠ في المائة من القوام المأذون به للبعثة، منهم ٣١١ من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات، ١٨,٦٥ في المائة منهم نساء، و ١ ٤١٧ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة، ٤,٧٣ في المائة منهم نساء.

٧٥ - وظلت شرطة البعثة المتكاملة تطلب نشر وحدة إضافية من الشرطة المشكلة؛ وخمس ناقلات أفراد مصفحة لوحدات الشرطة المشكلة، وست عربات مصفحة لأفراد الشرطة المقدمين من الحكومات. وتحتاج البعثة أيضا إلى دعم الدول الأعضاء في العثور على ٢٥ من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات ممن لديهم خبرات متخصصة في مجالات منها البحث الجنائي والتحقيقات والخفارة المجتمعية وإصلاح قطاع الأمن، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة الخطيرة والاتجار بالمخدرات.

جيم - الموظفون المدنيون

٧٦ - حتى ١٩ أيلول/سبتمبر، نشرت البعثة المتكاملة ١٥٨٤ موظفا مدنيا، يمثلون ٨٣ في المائة من مجموع الوظائف المأذون بها البالغ عددها ١ ٩٠١ وظيفة (٨١٤ وظيفة دولية و ٨٩٨ وظيفة وطنية و ١٨٩ من متطوعي الأمم المتحدة). وشكلت النساء ٢٣ في المائة من الموظفين المدنيين عموما، بما في ذلك ٢٦ في المائة من الوظائف الدولية، و ١٩ في المائة من الوظائف الوطنية، و ٣١ في المائة من متطوعي الأمم المتحدة.

دال – تشييد المعسكرات وتأمين طرق الإمداد

٧٧ – تمشيا مع خطة البعثة لتحسين مساراتها الخاصة بسلاسل الإمداد، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير إتمام نقل ١٤ وظيفة مدنية دولية من باماكو إلى غاو وموبتي وتمبكتو، وإنجاز عملية إعادة انتداب شاغلي الوظائف اللاحقة لعملية النقل. ومنذ افتتاح طريق الإمداد الرابطة بين كوتونو ونيامي وغاو في نيسان/أبريل ٢٠١٧، تم من دون حراسة عسكرية نقل أكثر من ٤٠٠ ١ حاوية إلى غاو على هذه الطريق.

٧٨ – وفي ٣١ آب/أغسطس اكتملت عملية إصلاح مهبط الطائرات بغاو، مما أتاح استئناف العمليات الليلية في منتصف شهر أيلول/سبتمبر.

هاء – البيئة

٧٩ – استحدثت البعثة، في إطار تنفيذ خطتها المؤقتة لتخفيف المخاطر، ومن أجل تقليل مخاطر التلوث، بروتوكول اختبار وأجرت في ٣٠ حزيران/يونيه دورات تدريبية في جميع مواقع البعثة البالغ عددها ١٤ موقعاً، ولا سيما في المواقع التي لم يبدأ فيها تشغيل محطات معالجة مياه الصرف الصحي. وفي حزيران/يونيه، نفّذت البعثة مشروعا تجريبيا لتركيب عدادات ذكية في باماكو، وأجرت تقييما لإدارة الطاقة في غاو من أجل إعداد خطتها في مجال إدارة الطاقة.

تاسعا – سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٨٠ – واصلت البعثة تنفيذ خطة عملها في مجال الحدّ من الوفيات والإصابات في صفوف حفظة السلام. وعززت نظم مراقبة المخيّم في غاو وحمايته من خلال إنشاء نظام بصري ضوئي طويل المدى هدفه كشف التحركات في محيط المخيّم، في شهر حزيران/يونيه. وتمّ تركيب أنظمة للإبلاغ العلني في المقار الإقليمية لقيادة البعثة وفي المخيّمات الكبرى في غاو وتمبكتو وذلك من أجل تحسين إبلاغ الإنذارات في حالة وقوع هجوم. وعزّزت البعثة أيضا الوسائل الكفيلة بحماية القوّة والدفاع عنها عند محيط المخيّم، وأيضا مراكز تنسيق العمليات، وقامت بتحسين تنسيق الدعم الجوي في تمبكتو. وأنشأت البعثة هياكل استخباراتية مخصّصة وطوّرت وحدات تدريبية على عمليات الإبلاغ الاستخباراتية.

٨١ – وأثناء الأعمال العدائية التي وقعت في الفترة المشمولة بالتقرير لم تسجّل البعثة، أي حالات وفاة في صفوف موظفيها، بمن فيهم المتعاقدون معها، رغم الإصابات التي تعرّض لها ثمانية من حفظة السلام وموظف مدني واحد أثناء الحوادث الأمنية المشار إليها في الفقرة ٣٩ أعلاه. ولم تسجّل قوات عملية بارخان أي حالة وفاة أو إصابة. ورغم أنّ عدد الأعمال العدائية ضد البعثة ظلّ ثابتا بشكل عام، فإنّ الأشهر الستة الأخيرة أظهرت اتجاها إيجابيا وشهدت، مقارنة بالنصف الثاني من عام ٢٠١٧، انخفاضا في عدد الوفيات بنسبة ٣٠ في المائة وفي عدد الإصابات بنسبة ٤٠ في المائة.

٨٢ – أمّا عمليات التدريب المقدَّمة إلى البعثة منذ عام ٢٠١٥ في مجال البحث عن الأجهزة المتفجرة الارتجالية والكشف عنها فقد حقّقت نتائج إيجابية، حيث شهد معدل العمليات التي قامت بها قوات البعثة المرافقة لقوافل الأمم المتحدة اللوجستية في مجال كشف هذه الأجهزة وإبطال مفعولها زيادة في عام ٢٠١٨ بنسبة ٤٦ في المائة، وذلك في مقابل ٣١ في المائة في عام ٢٠١٧ و ٢٧ في المائة في عام ٢٠١٦.

٨٣ - وقد ساعد الدعم المقدَّم من البعثة لأجل تفعيل الوحدة القضائية المتخصصة المعنية بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية على رصد الحالات المتّصلة بالهجمات ضدّ حفظة السلام، وحسّن تعاون البعثة مع الوحدة فيما يتعلق بهذه التّحقيقات. ونتيجة لذلك، قدم المدّعي الخاص التّابع للوحدة طلبيْن في شهر حزيران/يونيه من أجل الحصول على المساعدة فيما يتعلق بوفاة حفظة السلام.

عاشرا - السلوك والانضباط

٨٤ - لم تُسجّل الفترة المشمولة بالتقرير أي ادعاءات بوقوع حالات استغلال وانتهاك جنسيين. وواصلت البعثة تنفيذ الاستراتيجية الثلاثية الأبعاد لمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وقدّمت التّدريب لما مجموعه ١ ٧٢٧ فردا، من بينهم ١ ٤٥٢ فردا نظاميا و ٢٧٥ مدنيا، ضمن إطار سياسة الأمين العام المتعلقة بعدم التّسامح مطلقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

حادي عشر - الملاحظات

٨٥ - أودّ الإشادة بالشعب المالي على النّجاح الذي أحرزه في إجراء الانتخابات الرئاسية بسلام. فقد أبدى المرشّحون الرئاسيون وأطيافهم السياسية نضجًا سياسيا كبيرا طوال العملية الانتخابية. وبذلت الحكومة جهودا جديرة بالثناء لتنظيم الانتخابات في آجالها الدستورية، رغم العديد من الاختلالات وبعض الحوادث الأمنية في شمال ووسط مالي. كما أودّ أن أنوّه، على وجه الخصوص، بالتّدابير الهامة التي اتّخذها رئيس الوزراء، سومايلو بوبيي مايغا، لتشجيع الحوار البنّاء ومعالجة انعدام الثقة في العملية الانتخابية، وكذا بالجهود التي بذلتها قوات الدفاع والأمن المالية، بمشاركة من الأطراف الموقّعة والمجموعات المسلّحة الأخرى، من أجل ضمان العملية الانتخابية.

٨٦ - وأشعر بالامتنان للجهود التي بذلتها الأمم المتّحدة طوال العملية الانتخابية. وأُشيد بما بذله ممثلي الخاص من مساعي حميدة استباقية وما قدّمه من دعم سياسي شمل تنسيق أعمال المجتمع الدولي وبعثات المراقبة التّابعة للاتّحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرانكفونية.

٨٧ - وأودّ أن أهنئ الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا على إعادة انتخابه. فالمسؤولية الآن على عاتقه وعلى عاتق حكومته في مضاعفة الجهود من أجل تنفيذ ما تبقى من أحكام رئيسية باتّفاق السّلام والمصالحة الرئيسية، والمضي قدماً في تنفيذ الإصلاحات المؤسسية. وفي هذا الصّدد، أُرحّب بما ذكره الرئيس كيتا في حفل التّنصيب الذي أُقيم في ٤ أيلول/سبتمبر من أنّ تنفيذ الاتّفاق سيكون واحدا من أولوياته. لذلك، على شعب مالي وحكومته استغلال هذه الفرصة معا والاستعانة بالاتّفاق في إرساء أسس السلام والاستقرار الدائمين. وفي هذا السياق، يتيح ميثاق السلام، المطلوب في القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، فرصةً لإعادة تنشيط عملية السلام. وأنا أعتقد بصدق أن هذا الميثاق، الذي لا ينبغي أن يكون تكرارا للهياكل أو بديلا لاتفاق السلام والمصالحة، يمثّل فرصة لإعادة تنشيط تنفيذ الاتفاق. فلا بُد للميثاق أن يشتمل على إصلاحات سياسية مثل اللامركزية، وعلى إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون، وأيضا تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع الارتكاز على قدر أكبر من سياسة الشمول وعلى النقاط المرجعية المتفق

عليها، وتحقيق الاتساق في الدعم المقدم من الشركاء الدوليين والإقليميين. وأشجع الأطراف المؤثِّرة المالية وشركاء مالي على المشاركة في إبرام هذا الميثاق، تحت قيادة الحكومة وبدعم من ممثلي الخاص.

٨٨ - إنني أرحّب بالتّقدم المحرز مؤخرا في تنفيذ اتّفاق السّلام والمصالحة، بما في ذلك تعيين السلطات المؤقتة في ٢١ مقاطعة بالمناطق الشمالية الخمس، والتّفعيل التّدريجي للوحدات المختلطة التابعة لآلية تنسيق العمليات في منطقتي كيدال وتمبكتو، واعتماد استراتيجية إصلاح قطاع الأمن الوطني. ولئن تم تعيين بعض النساء أعضاء في السلطات المؤقتة، فإنّني أحثّ الأطراف على النّظر في إشراك المرأة على نحو أكثر جدوى في تسيير دواليب عملية السلام، باعتبار هذه المشاركة أساسية لنجاح العملية. وستتيح الانتخابات المقبلة فرصة لبلوغ ما ينصّ عليه القانون المالي من تمكين المرأة من حصة قدرها ٣٠ في المائة من المناصب التي تُشغل بالانتخاب.

٨٩ - وبالإضافة إلى ذلك، أحثّ الأطراف على وضع صيغة نهائية لرؤية وطنية بشأن عملية إعادة تشكيل ونشر قوات الدّفاع والأمن المالية وشرطة الأقاليم، التي تندرج في صميم عملية تحقيق الاستقرار الدائم وتوفير الحماية للفئات السكانية. وأشجع الأطراف على الحفاظ على الزخم الإيجابي وعلى الثّقة المتجدّدة في عملية السّلام التي لمستُها خلال زيارتي لمالي في شهر أيار/مايو. ويتعيّن على الأطراف أن تفي بالتزاماتها وتعهداتها، بما في ذلك الآجال المنصوص عليها في خريطة الطريق المؤرخة ٢٢ آذار/مارس، التي سأقدّم تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذها تبعًا لما هو مطلوب في القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨).

٩٠ - وتؤكد الحوادث الأمنية المستمرة التي وقعت في وسط مالي، بما في ذلك خلال الانتخابات الرئاسية، مدى حدّة الأزمة في المنطقة. فالنّزاعات القبلية، التي تؤججها الجماعات المتطرفة العنيفة، ما فتئت تمزق النسيج الاجتماعي المتداعي أصلا وتبعث على القلق البالغ. وقد أسفرت دوامة العنف المستمرة عن خسائر بشرية هائلة. وأود أن أعرب عن خالص التعازي لأسر الذين قضوا بسبب اتساع دائرة انعدام الأمن. والجهود التي تبذلها الحكومة بشأن الخطة الأمنية المتكاملة في المناطق الوسطى مهمّة ويجب تكثيفها وضمان تحقيق التقدّم بشكل متزامن يشمل الأمن وكذلك الحوكمة والتنمية والمصالحة. وإنني أدعو الحكومة إلى القيام بنزع سلاح الجماعات المسلحة وتعزيز المصالحة وإيجاد حلول دائمة هدفها حماية المدنيين.

٩١ - أمّا حالة حقوق الإنسان فهي تُنذر بالخطر. لذا، لا مناص أبدا من أن تمنع الحكومة انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي ترتكبها القوات المسلحة المالية عند القيام بعمليات مكافحة الإرهاب. وإجراء تحقيقات كاملة وآنية في جميع الادعاءات هو من الأمور الأساسية، وكذا التدابير الهادفة إلى محاسبة مرتكبي هذه الجرائم. والأمم المتحدة على استعداد لكي تمد يد العون إلى الحكومة بهذا الشأن إن هي طلبت ذلك. وأود أيضا أن أكرّر تأكيد ما يقع على عاتق السلطات المالية من مسؤولية عن اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للتحقيق في الجرائم والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المقترفة ضدّ المدنيين وكذلك في الهجمات المنفذّة ضدّ العاملين في المجال الإنساني وضدّ البعثة المتكاملة والقوات الدولية وأيضا قوات الدفاع والأمن المالية، ولملاحقة مرتكبيها.

٩٢ - وأنا أُدين مرة أخرى الهجوم الإرهابي الذي استهدف في ٢٩ حزيران/يونيه مقر القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في سيفاري. لقد أيّدتُ باستمرار جهود بلدان المجموعة الخامسة لمنطقة الساحل في تشغيل القوة المشتركة، ولن يقلّل هذا الهجوم من تصميمي على تطويق توسّع رقعة التطرف العنيف. وأرحّب بالجهود المبذولة من أجل تشغيل القوة المشتركة، بما في ذلك عنصر

الشرطة، الذي سيضمن الاستمرارية بين عمليات القوة من جهة، وبين النظم القضائية من جهة أخرى وفقًا لسيادة القانون وحقوق الإنسان. وأحيط علما بتعيين قائد جديد للقوة من موريتانيا وبتوليه لمهامه. فهذه القوة ما فتئت تحرز تقدّما، ولكنّ توفير الموارد الدائمة التي يمكن التنبؤ بها، بما في ذلك من الدول الأعضاء، هو أمر من شأنه أن يسهّل انتقالها إلى طور التشغيل الكامل.

٩٣ - أمّا الاستثمار في التنمية المستدامة والاستقرار في مالي فمن شأنه أن يحقق فوائد ملموسة فيما يتعلق ببناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع ومنع انتشار النزاع والتطرف والتهديدات للسّلم والأمن الدوليين في منطقة الساحل ومنطقة غرب أفريقيا الأوسع نطاقا. فالهجمات المستمرة لها تبعات سلبية على فرص التنمية، لا سيما في المناطق الحدودية في بوركينا فاسو ومالي والنيجر. وثمة حاجة إلى قيام بلدان منطقة الساحل بتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة لمواصلة تعزيز تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل من خلال خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل. ومن الأهمية بمكان التركيز على منع التطرف العنيف والنزاع، بأساليب تشمل إتاحة التعليم والفرص الاقتصادية، خاصة للشباب. وإني أشعر بالقلق إزاء استمرار إغلاق المدارس في المناطق الوسطى بمالي، الأمر الذي سيكون له تأثير دائم على أجيال من الشباب.

٩٤ - وقد شهد الوضع الإنساني في مالي أيضا تدهوّرا كبيرا خلال العام الماضي نتيجة لتزايد الاشتباكات وسوء موسم الأمطار في عام ٢٠١٧. وقد بلغت الاحتياجات مستوى أعلى من أي وقت مضى منذ بداية الأزمة في عام ٢٠١٢، حيث يحتاج أكثر من واحد في كل أربعة ماليين إلى مساعدات إنسانية. أمّا الاحتياجات فهي في تزايد، ولكنّ تمويل الأنشطة الإنسانية قد شهد تقلّصا حال دون الاستجابة لهذه الاحتياجات بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب وبالقدر الكافي. لذلك، فإنّ جهودنا الجماعية، بما في ذلك من خلال التّمويل العاجل لخطة الاستجابة الإنسانية في مالي لعام ٢٠١٨، تكتسي اليوم أهمية أكبر. وقد كنتُ دعوتُ أيضا إلى تجديد الالتزام بإحياء استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل من أجل إحداث أثر إيجابي ودائم في جميع أنحاء منطقة الساحل.

٩٥ - وأنا، على الرّغم من التزايد المطّرد في عدد الهجمات، أشعر بالتفاؤل إزاء انخفاض عدد الوفيات والإصابات في صفوف أفراد البعثة. فهو انخفاض يدل على أن جهودنا، وبالأخص جهود البعثة، تؤتي أكلها. وفي الوقت نفسه، ما يزال شرط القدرة على التّنقل وتوفير مستوى أفضل من الحماية للقوات من دون استيفاء، وهو يؤثر سلبيا على تنفيذ ولاية البعثة. وبناء على طلب مجلس الأمن في قراره ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، اتّخذت البعثة المتكاملة عددًا من التّدابير لإعادة ترتيب أولويات جهودها ومواردها من أجل تنفيذ مهامها السياسية والأمنية الأساسية. وهناك أيضا جهود مبذولة من أجل تعزيز وجود فريق الأمم المتحدة القطري وأنشطته في المنطقتين الوسطى والشمالية من مالي، ومن أجل معالجة الطابع المتعدد الأبعاد لعدم الاستقرار.

٩٦ - وأودّ أن أُعرب عن عميق تقديري لممثلي الخاص لمالي، السيّد محمد صالح النظيف، على قيادته الممتازة؛ ولجميع أفراد الأمم المتحدة المدنيين والعسكريين على مواصلة عملهم الشّاق في بيئة صعبة وفي ظلّ ظروف مُجهدة؛ وللبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وللجزائر، باعتبارها الوسيط الرئيسي، والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية الأخرى والجهات الشريكة الثنائية والمتعددة الأطراف ووكالات الأمم المتّحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات غير الحكومية وجميع الشركاء الآخرين على ما يقدّمونه من دعم قيّم في سبيل إحلال السّلام في مالي.

المرفق الأول

قوام العنصر العسكري وعنصر الشرطة ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

	العنصر العسكري			*عنصر الشرطة*								
	الخبراء الموفدون في بعثات، وضباط الأركان، وفي الوحدات			*أفراد شرطة مقدمون من الحكومات*			*في وحدات الشرطة المشكَّلة*			*مجموع أفراد الشرطة*		
البلد	*الرجال*	*النساء*	*المجموع*	*الرجال*	*النساء*	*المجموع*	*الرجال*	*النساء*	*المجموع*	*الرجال*	*النساء*	*المجموع*
أرمينيا	١		١									
النمسا	٢	١	٣									
بنغلاديش	١ ٤٠٩	٩	١ ٤١٨				٢٧٨		٢٧٨	٢٧٨		٢٧٨
بلجيكا	١٢١	١٢	١٣٣									
بنن	٢٥٤	٣	٢٥٧	٢٢	٢	٢٤	١٣٩	١	١٤٠	١٦١	٣	١٥٤
بوتان	٤		٤									
البوسنة والهرسك	٢		٢									
بوركينا فاسو	١ ٦٣٦	٦٨	١ ٧٠٤	٢٢	٥	٢٧	١٣٣	٥	١٣٨	١٥٥	١٠	١٦٥
بوروندي	١	١	٢									
كمبوديا	٢٧٨	٢٥	٣٠٣									
الكاميرون	٢		٢	١٦	٤	٢٠				١٦	٤	٢٠
كندا	١٢٦	١٢	١٣٨									
تشاد	١ ٤١٣	٣٧	١ ٤٥٠	١٧	٤	٢١				١٧	٤	٢١
الصين	٣٨٧	١٦	٤٠٣									
كوت ديفوار	١٥٩	٤	١٦٣	١٩	٥	٢٤				١٩	٥	٢٤
تشيكيا	٥		٥									
الدانمرك	١		١									
مصر	٣٣٥		٣٣٥	٦		٦	١٣٤		١٣٤	١٤٠		١٤٠

البلد	العنصر العسكري			عنصر الشرطة								
	الخبراء الموفدون في بعثات، وضباط الأركان، وفي الوحدات			أفراد شرطة مقدمون من الحكومات			في وحدات الشرطة المشكّلة			مجموع أفراد الشرطة		
	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
السلفادور	١٤١	١٥	١٥٦									
إستونيا	٣		٣									
إثيوبيا	١		١									
فنلندا	٣	١	٤	٥	١	٦				٥	١	٦
فرنسا	٢٢		٢٢	١١	٢	١٣				١١	٢	١٣
غامبيا	٤		٤									
ألمانيا	٤١١	٩	٤٢٠	٧	١	٨				٧	١	٨
غانا	١٦٥		١٦٥									
غواتيمالا	٢		٢									
غينيا	٨٥٨	١٠	٨٦٨	١١	١٠	٢١				١١	١٠	٢١
هنغاريا				١		١				١		١
إندونيسيا	١٠		١٠									
إيطاليا	١	١	٢	٤		٤				٤		٤
الأردن	٦٤		٦٤	٧		٧				٧		٧
كينيا	١٠	١	١١									
لاتفيا	٨	١	٩									
ليبريا	٨٠	٦	٨٦									
ليتوانيا	٣٦	٣	٣٩									
مدغشقر				١		١				١		١
موريتانيا	٨		٨									
المكسيك	٢		٢									
نيبال	١٥١	٣	١٥٤									
هولندا	٣٣٨	٨	٣٤٦	٣	٤	٧				٣	٤	٧

البلد	العنصر العسكري			عنصر الشرطة								
	الخبراء الموفدون في بعثات، وضباط الأركان، وفي الوحدات			أفراد شرطة مقدمون من الحكومات			في وحدات الشرطة المشكّلة			مجموع أفراد الشرطة		
	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
نيوزيلندا		١	١									
النيجر	٨٥٤	٩	٨٦٣	١٦	٠١	١٧				١٦	٠١	١٧
نيجيريا	٧٢	١٥	٨٧	٢	٥	٧	١٢٥	١٤	١٣٩	١٢٧	١٩	١٤٦
النرويج	١٣	٢	١٥									
باكستان	٣		٣									
البرتغال	٣		٣	١		١				١		١
رومانيا	٢	١	٣	٢		٢				٢		٢
السنغال	١٠٧٨	١٤	١٠٩٢	٢٨	١	٢٩	٢٨٢	٢٨	٣١٠	٣١٠	٢٩	٣٣٩
سيراليون	١١	٢	١٣									
إسبانيا	١		١	٢		٢				٢		٢
سري لانكا	٢٠٧		٢٠٧									
السويد	٢٢٧	٢٥	٢٥٢	٥	٢	٧				٥	٢	٧
سويسرا	٥	١	٦	٤		٤				٤		٤
توغو	٨٩٨	٣٨	٩٣٦	١٣		١٣	٢٥٩	١٩	٢٧٨	٢٧٢	١٩	٢٩١
تونس	٢	٢	٤	٢٠	٢	٢٢				٢٠	٢	٢٢
تركيا				٢		٢				٢		٢
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	٢		٢									
الولايات المتحدة الأمريكية	١٨	٧	٢٥									
المجاميع	**١١٨٥٠**	**٣٦٣**	**١٢٢١٣**	**٢٤٧**	**٤٩**	**٢٩٦**	**١٣٥٠**	**٦٧**	**١٤١٧**	**١٥٩٧**	**١١٦**	**١٧١٣**

المرفق الثاني

الخريطة



Map No. 4506 Rev. 25.1 UNITED NATIONS
September 2018

Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)